

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ «الامتياز للاستثمار» في حوار شامل مع «الأخبار»

علي الزبيد: إخفاق الشركات الإسلامية يعود إلى الخطأ في القرار الائتماني والاستثماري وعدم التوافق بين آجال ديونها واستثماراتها



علي الزبيد

منى الدغمي

شخصية عملية لماحة جريئة أمنت بمقولة الفيلسوف الألماني كانط: «إذا أردت تستطيع، كان التحدي مبداه والامتياز غايته. انطلق في حوار به سرد تجربته الاستثمارية الطويلة في الكويت. ثم تطور علاقته وأعماله في السوق القطري، ومراحل تأسيس شركة بروة العقارية وتأسيس بنك بروة، وإشادته بما وصل إليه القطريون من تطور على المستوى الاقتصادي. هذا هو علي الزبيد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الامتياز للاستثمار. من منطلق حفل عمله ومسيرته المهنية أرادت «الأخبار» في حوارها معه تسليط الضوء على الصناعة المالية الإسلامية واقعها وأفاقها وعن «الامتياز» حاضرها ومستقبلها.

وعن واقع البنوك الإسلامية كشف الزبيد أنها تفتقر إلى القوانين والأنظمة المتكاملة التي نوصي بالاهتمام والرعاية الخاصة لأعمالها، مشيراً في ذات الإطار إلى أن الكويت رغم خيريتها وتميزها من حيث عدد وتنوع أعمال المؤسسات المالية إلا أن البحرين تعتبر الحاضنة للعمل المالي الإسلامي.

وتابع: إن الضعف الموجود في الصناعة المالية الإسلامية راجع إلى غياب حاضنة متخصصة مهتمة بتطوير المنتجات واستحداث الجديد. وأضاف: إن تأسيس بنك مركزي خليجي لن يكون خادماً للصيرفة الإسلامية. داعياً إلى وجود دولة راعية للعمل المالي الإسلامي أو بنك مركزي إسلامي يعمل على دعم وتنظيم الصناعة المالية الإسلامية وتقوية مركزها وبيان أنها من الممكن أن تكون بديلاً وخياراً أفضل للعالم من الأسلوب التقليدي في التعامل المالي.

وعزا الزبيد إخفاق الشركات الاستثمارية من جراء الأزمة المالية العالمية إلى الخطأ في القرار الائتماني والاستثماري بغض النظر عن هوية المؤسسة إن كانت إسلامية أو تقليدية. مشيراً إلى أن أهم أسباب تعثر بعض الشركات الإسلامية عدم التوافق بين آجال ديونها وطبيعة استثماراتها. وبخصوص الدروس المستفادة من الأزمة، أضاف الزبيد بأن آثار الأزمة لم تظهر كلها ولم يحن بعد الوقت لأخذ الدروس. مستدرجاً بأن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى مدة لا تقل عن 3 سنوات ليتعافى من جديد ويعود إلى درجة معقولة من المرونة بالمقارنة مع المرونة التي كان عليها. ولفت الزبيد إلى أن عملية تعافي الاقتصاد الكويتي أكثر تعقيداً مقارنة بالعالمي وعزا ذلك إلى عدم قيام الدولة بأي فعل على مستوى الحدث للتعامل مع تبعات الأزمة وانعكاساتها. ولأم الزبيد الحكومة لعدم استفادتها من الصناعة المالية الإسلامية. مشيراً بقوله أنه ليس هناك في البيئة الاقتصادية في

كيف ترى آليات التعامل مع البنوك الإسلامية في ظل تأسيس بنك مركزي خليجي في الفترة المقبلة؟
مركزية القوانين والأنظمة المتكاملة التي توصي بالاهتمام والرعاية الخاصة لأعمالها. والكويت أغنى دولة من حيث عدد وتنوع أعمال المؤسسات المالية الإسلامية العاملة فيها، وفي الكويت كواد ذات خبرة وعراقة وتاريخ طويل إلا أن البحرين أصبحت الحاضنة للعمل المالي الإسلامي والمملكة العربية السعودية بدأت تتوسع في تراخيص البنوك الإسلامية. أما عن سؤالك فلا أجد أي رابط بين وجود بنك مركزي خليجي تابع لدول مجلس التعاون والعمل المالي الإسلامي.
ما توقعاتكم بخصوص انتشار الصناعة المالية الإسلامية في ظل الأزمة المالية الراهنة؟

أرجع إلى السؤال الأول الذي طرح حول وجود بنك مركزي خليجي، لو أنه وجدت دولة راعية مهما كبرت أو صغرت ووجد راع حقيقي لعمل مؤسسات المال الإسلامية لكان اليوم هو أفضل وقت في سبيل تقوية مركزها ونشر دورها وبيان أنها من الممكن أن تكون بديلاً وخياراً أفضل للعالم من الأسلوب التقليدي في التعامل المالي. ولكن في ظل عمل المؤسسات المالية الإسلامية في شتات وكل مؤسسة تعمل بمعزل عن الأخرى، ومع أنها منتشرة في الخليج ومصر ودول المغرب وفي آسيا فالحقيقة هذه الفرصة الذهبية لم تتم الاستفادة منها بالشكل الأمثل لبيان سماحة وجودة الفكر المالي الإسلامي ولكن مع ذلك اعتقد أننا تقدمنا خطوة أخرى للأمام على كل حال. وفي الأزمة المالية العالمية أقترض أن يكون عدد المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية المتعثرة في حددها الأدنى ويقترض أن يكون هذا لصالح بيان التجربة فحتى عندما يحقق السوق كله تكون المؤسسات الإسلامية أقل تضرراً من غيرها.

المصارف الإسلامية

مر على بداية عمل المصارف الإسلامية ما يزيد على 36 سنة كيف، تنظرون إلى تطور عمل المصارف الإسلامية حتى الوقت الراهن؟
لا شك أن النقلة كانت ضخمة جداً، مضت فترة تمثل عشر عمر البنوك التقليدية نجد أن البنوك الإسلامية وضعت بصمتها وخصوصاً البنوك الإسلامية الجادة مثل بيت التمويل الكويتي ومصرف قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي، هذه البنوك القديمة التي بدأت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات معظمها تسير وفق النهج الإسلامي وتحرص على ذلك وهيئاتها الشرعية من العلماء الموقوف بهم. وفي الأونة الأخيرة تم إنشاء الكثير من المؤسسات، ليست جميعها تتعمق مدرسة الحرص في التطبيق الحقيقي للفقه الإسلامي في المعاملات ولا حتى استحداث منتجات جديدة، بل معظم المنتجات التي تستحدث تتم من طرف المؤسسات القديمة لكنها رسخت أقدامها في العمل وباستطاعتها التطوير وتقديم الجديد فبيت التمويل الكويتي مثلاً، سواء في الكويت أو على المستوى الخليجي أو العالمي أصبح معلماً ومدرسة مقارنة ببنوك إسلامية أخرى.

هل تعتقد أن أدوات التمويل الإسلامي في العالم قلصت من حجم التعامل بالربا؟

بالتأكيد الذي حصل أن نمو عمليات التمويل الإسلامي خفض من نسبة نمو التعامل غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لأن الظاهرة التي شهدناها خلال العشر سنوات الماضية على الأقل كان النمو السنوي في المتوسط للصناعة المالية الإسلامية ما بين 15% إلى 20% في حين كان نمو العمل التقليدي ما بين 5% إلى أقل من 10%. ويمكن ملاحظة ذلك في عدد الشركات الاستثمارية الإسلامية في الكويت وحجم أعمالها والأموال التي تديرها والتي تضاعفت عدة مرات خلال تلك الفترة حتى الآن، فقبل عشر سنوات كان حجمها بالنسبة للمؤسسات التقليدية لا يتجاوز 1 إلى 2، واليوم نتكلم على توازن، ففي الفترة الماضية إذا كان هناك نمو في التقليدي فهو نمو بطيء، في حين هو نمو متصاعد ومتسارع بالنسبة للمؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية.

هذا على مستوى المنطقة، أما عالمياً فمزال الطريق طويلاً أمامها، ولكن بالتأكيد هناك نمو في ذلك.

قدرة البنوك الإسلامية على التطور

هناك قرابة 300 مؤسسة ومصرف إسلامي حول العالم تتركز نحو 40% منها في الدول العربية ولاسيما في الدول الخليجية. من منطلق هذا الحجم، هل ستستمر البنوك الإسلامية في تطورها الإيجابي والانتشار على المستوى الأوروبي؟ خاصة أنه لوحظ في الأونة الأخيرة تسابق بين بريطانيا وفرنسا لاستقطاب البنوك الإسلامية ما تفسركم لهذا التحول؟

أهم مركز مالي عالمي يجب أن تحرص البنوك الإسلامية على التواجد فيه هو لندن باعتبارها عاصمة المال في العالم. أما على مستوى القارة الأوروبية فالبداية مازالت متواضعة وأتوقع لها أن تبقى كذلك فترة السنوات الخمس القادمة مع تحركات بسيطة هنا وهناك. وبالنظر إلى أن النظم في بريطانيا نجد أنها من أعقد النظم لإصدار تراخيص البنوك أو المؤسسات المالية، ومع ذلك فقد أنشأ بنك البريطاني الإسلامي والبنك الأوروبي الدولي وبنك لندن والشرق الأوسط وبنك غنت هاوس وغيرها من البنوك. وطبعاً المبادرة جاءت من المستثمرين الخليجيين وبأموال خليجية.

واعتقد الآن أنه بدأت العمليات في سويسرا وفرنسا وبلدان أوروبية أخرى التي فتحت الباب للترخيص لبنوك إسلامية ويمكن أن تعتبر ذلك خطوة أو نواة لإنجازات ستظهر ثمارها في العشر سنوات القادمة حتى تتمكن هذه المؤسسات من تثبيت أقدامها في السوق. فالأسواق الأوروبية شاسعة وعدد المؤسسات المصرفية كبير فضلاً عن أن لها تاريخاً عريقاً وممارسات ممتدة لذلك لا أتوقع الكثير من هذه المؤسسات في أسواق دول مثل بريطانيا أو فرنسا حيث حجمها سيبقى صغيراً مقارنة بالمؤسسات التقليدية.

أنا شخصياً لا أرى في فرنسا إمكانية نجاح مثمرة ومجدية لأن الجالية الإسلامية المستهدفة التي من الممكن أن تتعامل معها منتشرة في كل أرجاء فرنسا وليس في العاصمة باريس وإضافة إلى ذلك حتى ان العملاء المستهدفين في فرنسا غالبيتهم من الطبقة العاملة الذين لا يملكون مدخرات كبيرة، فإذا لم تدخل استثمارات الحكومات العربية والإسلامية وكذلك كبار المستثمرين المسلمين في المؤسسات الإسلامية هناك فستبقى هذه المؤسسات ضعيفة ولن تتطور. واعتقد أن هذه المؤسسات لن تظهر تأثيراتها وفعاليتها إلا بعد سنوات عديدة من العمل الجاد والمثابرة.

يقال إن الواقع والتطبيق العملي أظهرنا نوعاً من المفارقة بين النظرية والتطبيق خلال المشوار الطويل للبنوك الإسلامية مما أعاقها عن تحقيق الأهداف والأمال بالدرجة المرجوة، فما الشروط التي يجب أن توفرها لضمان تحقيق الأهداف والأمال المرجوة من إنشاء المصارف الإسلامية؟
المشكلة في تعريف وتحديد الأمل والأهداف المرجوة فهي في الحقيقة مبهمه، حضرتني في البدايات حين التحقت ببيت التمويل الكويتي سنة 1978 في تلك الفترة كان البعض يرى أن على البنوك الإسلامية دوراً

تنموياً ووجهت لها العديد من الانتقادات من السوق بأنها أصبحت شبيهة بالمؤسسات التقليدية.

وأحد أن أوضح أن المؤسسات المصرفية الإسلامية دورها كقطاع خاص لم يكن ليتوجه في بداية نشأتها إلى الأنشطة التنموية بقدر اتجاهها نحو تصحيح مسار المعاملات المالية لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وظيفتها تشابه وظيفته في تقديم التمويل وتشجيع المؤسسات الواعدة والتي لديها ضمانات كافية وأن يمكنها من مواصلة نشاطها ويقدم لها التمويل والدعم.

إذا البنوك الإسلامية أهدافها وآمالها تجنبين الناس الاستثمار أو التعامل المالي بطريقة غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمكينهم من التعامل الشرعي.

واعتقد أن هذا الهدف تم وينجح واضح ورائع جداً وقد تم توفير بدائل متكاملة أدت في النهاية إلى أن البنوك التقليدية التي كانت لا تنظر إلى هذه التجربة نظرة إيجابية وأحياناً تحاربها أصبحت الآن تتسابق في سبيل أن تكون لها حصة من السوق النامية.

الصناعة المالية التقليدية

هل ترى أن الصناعة المالية التقليدية خرجت من أطرها وأصبحت تبحث عن التنوع التجاري كمثل على ذلك حرص «الوطني» باعتباره نموذجاً للبنوك التقليدية على امتلاك حصة كبيرة في «بوبيان» قبل «الوطني» في أوائل التسعينيات قام city bank بإنشاء سيتي بنك الإسلامي في البحرين وقامت بنوك أخرى كذلك بنفس التجربة. وأشير إلى أنه تم إنشاء أول بنك إسلامي في بريطانيا ISLAMIC BANK OF BRITAIN، كما اتجهت مؤسسات مالية ودولية عديدة، في الولايات المتحدة سميتي بنك وفي أوروبا HSBC، وباركليز وUBS وغيرها، إلى إطلاق فروع للمعاملات الإسلامية، وهذه النماذج اعتبرها أكبر مثال على انتشار الطلب على خدمات البنوك الإسلامية ومدى الاهتمام العالمي المتزايد بالخدمات المصرفية الإسلامية والتنافس لتلبية تزايد الطلب عليها.

ومن المفترض أن تكون هذه الوحدات والمؤسسات مستقلة وتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من هنا نجد أن مؤسسات عالمية سبقت «الوطني» في الدخول أو اقتحام الصناعة المالية الإسلامية. وحسب علمي قد «الوطني» قد سعى إلى إنشاء وحدة مستقلة تابعة له ثم توجه إلى امتلاك بنك قائم، وكان بإمكانه مبلغ 120 مليون دينار أن يؤسس بنكاً مستقلاً تابعاً له، لكن القواعد والأنظمة الموجودة المعقدة في البلد حالت دون ذلك، وتجربته لا تمثل سابقة فريدة وحديثة بل سبقته مؤسسات مالية أكثر عراقة وأقدم في العمل المالي التقليدي.

رحبنا بما أروج حول استطاعة الاستثمار الإسلامي حماية مؤسساته من تداعيات الأزمة العالمية وفي نفس الوقت وجدنا أسماء كبيرة لشركات إسلامية سقطت ضحية الأزمة ما تفسركم لهذا التناقض؟

دعينا نفرق بين هوية المؤسسات كونها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبين كفاءة الإدارة والأداء وحسن اختيار نوع وتوقيت وسعر الفرصة الاستثمارية، فأيا كانت هوية الشركة إذا أخطأت وأسأت من الإدارة أو الاستثمار واختارت أصلاً غير جيد فهي ستتأثر بمقدار هذا الانحراف، وإذا تكلمنا عن مؤسسة لها قدرة في اختيار استثماراتها وتعمل شرعياً فهي بالتأكيد ستكون محصنة من أي هزات أو شوائب، وإذا كان هناك تضرر فهو سيكون في الحد الأدنى. وأنا اعتقد أن المؤسسات التي تضررت بالأزمة فتضررها راجع بالأساس إلى الخطأ في القرار الائتماني أو الاستثماري، فالضرر سواء كان بالنسبة للمؤسسات الإسلامية أو التقليدية فهو راجع بالأساس إلى سوء القرار المالي والاستثماري. اعتقد أن التكلفة المالية والإدارية على الشركة للعمل وفق الشريعة الإسلامية أكبر فضلاً عن خيارات أدوات تمويل عمليات الاستثمار بواسطة البنوك أو بإصدار الصكوك لأجل متوسط وطويلة تعتبر محدودة فححن لا نستطيع العثور

بالبقية من 33



(سعود سالم)

علي الزبيد في حوار مع الزميلة منى الدغمي